الدراسات الإسلامية وموقع المغرب الإستراتيجي

محمد بلبشير الحسني*

١- موقع المغرب الإستراتيجي

إن المغرب، بصفته جزءا من الغرب الإسلامي، ساهم عبر العصور في الإنتاج العلمي والفكري والفقهي والأدبي للعالم العربي والإسلامي.

وإنّ آثار علمائه وفقهائه وأدبائه، سواء ما نشر منها أم ما زال مخطوطا، تشهد بذلك. وبعد مأساة الأندلس، صار المغرب الملجأ الحامي لإخوانه الأندلسيين، ومن بينهم العلماء والفقهاء والمفكرون والأدباء والصنّاع الماهرون، والذين استوطنوا مدن الرباط وتطوان وفاس وغيرها من العواصم المغربية. وما زالت كثير من المعالم الحضارية والفنية القائمة تشهد بالمستوى الحضاري الذي بلغه المغرب بالاستفادة من هؤلاء المهاجرين.

هذا وقد اشتهر المغاربة بالجمع بين العلم والدعوة والجهاد، فكان كثير منهم يتجوّلون في البلاد من شنكيط إلى البحر الأبيض ومن تلمسان إلى المحيط الأطلسي، وآخرون منهم كانوا يقومون بواجب الدعوة ونشر الإسلام في أفريقيا الغربية، أو يلتقون بإخوانهم من علماء المشرق وفقهائه وهم في طريقهم إلى الحجّ ذهاباً وإياباً، في السودان أو مصر أو الشام، ومنها القدس على الخصوص.

ثم إنّ المغاربة امتازوا، بحكم طبيعة بلادهم ومناخها المتنوّع،

* أستاذ بجامعة محمد الخامس الرباط.

من صحاري واسعة وجبال شاهقة وسواحل بحرية ممتدّة، بالبطولة وروح الجهاد، ولا سيّما بعد أن اعتنقوا الإسلام وآمنوا بتعاليمه، وهم في أقصى ثغوره. فاجتمع في نفوسهم ضرورة حماية أرضهم الواسعة الأطراف والمفتوحة على الصحاري والبحار، وحثّ الإسلام على الجهاد وتبليغ الدعوة الإسلامية. ومن أجل ذلك عرفوا بالاستقامة والشجاعة والزهد ووحدة العقيدة والمذهب. فكثير منهم المرابطون المجاهدون وأئمّة العقيدة السنية الأشعرية، الذين اختاروا المذهب المالكي من بين المذاهب الفقهية وتمسّكوا به دون غيره.

٢- يتلخصّ وضع المغرب حاليا في ما يلي:

أ- **جغرافيا**: هو جزء من الأمة الإسلامية ومن الوطن العربي، ومن القارة الإفريقية، وأقرب دولة عربية وإسلامية من أوروبّا.

ب- **سياسيّا واقتصاديا**: اختار المغرب الملكية الدستورية والديمقراطية السياسية والليبرالية.

ج-**ثقافيا**: لغته الوطنية الرسمية هي العربية، وحضارته عربية إسلامية ممزوجة بأصول وعطاءات محلية أمازيغية وإفريقية. ولكنه ما زال يعتمد كثيرا على اللغة الأجنبية (الفرنسية على الخصوص) في التعليم، والإدارة، والتثقيف الإعلامي والعلمي، على أن ينفعل، في نفس الوقت، مع العالم الإسلامي بالمساهمة في الثقافة الإسلامية والمشاركة في المنظمات والهيآت السياسية والثقافية والاقتصادية الإسلامية، بل يحتضن ويتزعّم العديد منها، في طليعتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، كما ينفعل مع العالم العربي، يتأثّر بقضاياه ومشاكله ويؤثّر فيه بمواقفه ومساهماته.

ومن المثير للانتباه أن ملك المغرب، المرحوم الحسن الثاني كان في السنوات الأخيرة قبل وفاته، في نفس الوقت، رئيسا للقمة الإسلامية والقمة العربية، ورئيسا للجنة القدس، وهي من أهمّ لجان منظمة المؤتمر الإسلامي. وما زال خلفه جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله رئيسا للجنة القدس.

ولكن المغرب يتفاعل أيضا مع الثقافة الفرنسية والحضارة الأوربية، بل ان أكثرية علمائه ومفكريه وأدبائه يستعملون اللغة الأوروبية، بدل اللغة العربية، ويتتبعون الحركة الثقافية والعلمية، بل حتى السياسية والاقتصادية في البلاد الأوروبية أكثر مما يتتبعونها في العالم العربي والإسلامي.

د- ونتيجة لذلك، يجد المغرب نفسه الآن بين حضارتين تتجاذبان أبناءه: الحضارة

العربية الإسلامية بأرضيتها وخلفياتها الروحية والثقافية والتاريخية، والحضارة الغربية بمدّها الثقافي وأساليب حياة المنتسبين إليها، بل حتى تقاليدهم أحيانا. والحقيقة أنه لا يمكننا إخفاء التنافر الموجود بين بعض مظاهر كلّ من الحضارتين، بل من الصعب أن ينشأ انسجام أو تعاطف تامّ بينهما، خصوصا وأن الحضارة الوافدة تتوفّر على تقدّم علمي وتكنولوجي رفيع المستوى، وعلى وسائل إعلامية وتثقيفية قوية ورائدة.

هـ- وحتى لا تطغى معالم الثقافة والحضارة الغربيتين على ثقافتنا المغربية المتأصلة، عنوان شخصيتنا وقوام كياننا، فمن الواجب علينا تحصين ثقافتنا وتجديد مناهجها وأساليبها، لتكتسي مناعة وقوة.

و- ولن يكون تعاوننا مع العالم العربي والإسلامي فعالا إلا إذا كان على قدم المساواة؛ أي أن تكون مساهمة المغرب مساهمة مرموقة فعالة، ترفع من مستوى التعاون والتضامن والتنمية المشتركة.

ز- أما ما يتعلق بتعاون المغرب الثقافي مع الدول الإفريقية القريبة منه على الخصوص، فلا ينبغي أن يلعب فيه دور الوسيط والرديف للثقافة الغربية، بل دور المعطي مما عنده، أي من ثقافته الخاصة: الثقافة العربية الإسلامية، علما بأن على المغرب أن يبقى شفّافا للتعدد الثقافي مع الجانبين، شعاره الحوار والتفاهم والتقارب.

بناء على ما تقدّم، أصبح من الضروري، في ما يتعلق بالدراسات والبحوث الإسلامية، التفكير في وضع برنامج تعليمي وثقافي وإعلامي منسجم مع الحقيقة الثابتة للإسلام، شريعة وفكرا وحضارة، وباعتبار الوضع الجغرافي والحضاري المغربي في الوقت الراهن. فقد حان الوقت لوضع تصميم كامل لما ينبغي أن يكون عليه التكوين الإسلامي الضروري، في المراحل التعليمية الثلاثة، وبما ينبغي تدعيمه من تثقيف إسلامي في مختلف المجالات الحيوية لتنمية المجتمع، وذلك من أجل محاربة الأمية الدينية التي تفشّت في الكثير من الأوساط المغربية، بما في ذلك، مع الأسف، الكثير من المثقّفين والفاعلين السياسيين والاقتصاديين.

دور الدراسات الإسلامية في التعليم الجامعي

توطئة

يخضع الوضع الحالي في الدراسات الجامعية المغربية إلى ثنائيات ثلاث:

١- العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية من جهة، والعلوم الطبيعية والبحتة

والهندسية والتقنية من جهة أخرى، وهو ما يشكّل ثنائية الإنسان ومحيطه في تقابلهما وتفاعلهما.

٢- العلوم العربية والإسلامية من جهة، وباقي العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغوية من جهة أخرى، وما يترتّب على ذلك من عزل الصنف الأول عن المساهمة في التنمية والحياة العامة بخصوصياتها الحضارية، واتجاه الصنف الثاني نحو التوجّهات العلمانية بخلفياتها وعواقبها.

٣- ثنائية الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي المغربية وما يقابلها من الشهادات الأجنبية، وما يترتب على ذلك من إيلاء الشهادات الأجنبية الأفضلية والأسبقية في التشغيل والتوظيف، وبالتالي من تكريس الهيمنة الأجنبية على مسيرة التنمية، خاصة في القطاع الخاص، الأمر الذي ينجم عنه المزيد من البطالة في صفوف خريجي الجامعات المغربية.

ومعلوم أن النتيجة الحتمية لسريان هذه الثنائيات تصبح ارتماء متزايدا في أحضان الحضارة الغربية، بما في ذلك الفرنكفونية والعلمانية، والانسلاخ المتواصل عن الذات، وإضعاف القيم الروحية، وتفاحش الفوارق الاجتماعية، إلخ.

فلا مناص إذن، إذا أردنا اجتناب سلبيات هذه الثنائيات وعواقبها الوخيمة على استقرار البلاد ومستقبلها الحضاري السليم، من مراجعة جذرية لأوضاع تعليمنا العالي واعادة النظر في أهدافه وهياكله وبرامجه، لتحقيق التنمية الشاملة التي نطمح إليها، ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين، من توازن بين المحافظة على الذاتية ومقوماتها وملاحقة الركب العلمي والحضاري الراهن، وسنجد في الإسلام ما من شأنه أن يحقق آمالنا ويضمن تقدّمنا.

وقد يكون من المفيد توضيح الرؤية عن التصوّر الإسلامي في تصنيف العلوم حسب ارتباطها بالإسلام.

إننا نرى أن تصنف العلوم والمواد الدراسية في انطلاقها من التصور الإسلامي كما يلي:

أ- العلوم الإسلامية الأصلية وهي:

- القرآن بعلومه وتفسيره وقراءاته ومظاهر إعجازه.
- الحديث بمتنه وسنده ومصطلحاته، وفقه السنة.

– الفقه بمختلف مواده من عبادات ومعاملات وفرائض وجنايات، وما يرتبط به من تاريخ للتشريع، وخلاف عالي وقضاء وإفتاء.

– الأصول بأدلتها النقلية والعقلية وقواعدها اللغوية الشرعية وقواعد الأحكام ومقاصد الشريعة.

– التوحيد عند الفرق الكلامية والفلاسفة والصوفية.

ب– العلوم الأخرى المرتبطة بالإسلام والمسلمين: (بقطع النظر عن الأدب وعلوم اللغة)

– الفكر الإسلامي والفلسفة الإسلامية.

– تاريخ الإسلام بما فيه السيرة النبوية وفقه السيرة وتاريخ العلوم عند المسلمين.

– الحضارة الإسلامية بما فيها النظم والفن الإسلامي وأساليب الحياة المتشعبة بالروح الإسلامية والتشريعات والأخلاقيات الإسلامية.

– جغرافية العالم الإسلامي.

ج– المواد العلمية التي لا يمكن أن يستغنى عن ذكر موقف الإسلام منها؛ لأنها لا تنفصل عن تشريعاته أو عن تصوراته العامة.

– النظام الاقتصادي الإسلامي.

– النظام الاجتماعي الإسلامي.

– علم النفس الإسلامي.

والملاحظ أن هذه المواد ينبغي أن تدرس بالمقارنة مع الاتجاهات والآراء الأخرى. ويمكن أن يضاف إليها الفقه المقارن، والفكر المقارن، والأديان الخ...

د– ضرورة فتح باب البحث العلمي والاجتهاد في استنباط مذهب الإسلام في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي إبراز المواقف الفكرية والعلمية والخلقية للإسلام في البحث النظري والتطبيقي، في العلوم البحتة والطبيعية، وذلك بالرجوع بصفة خاصة إلى القرآن الكريم وإلى روح الشريعة ومقاصدها.

ومن شأن هذا العمل أن يجدد الفكر الإسلامي، ويوضح مواقفه من التيارات الفكرية والاتجاهات العلمية المعاصرة، ويربط بينه وبين الواقع المعيش وتوقعات المستقبل –فمن المفكرين المعاصرين من مسلمين وغيرهم من يرى أن الإسلام هو البديل للنظام الدولي الجديد في وقت تبحث فيه الأمم المتحدة عن هذا البديل–.

فليحدد الحد الأدنى من هذه الثقافة الإسلامية التي لا يمكن أن يستغني عنها أي مسلم، ولتلقّن لمختلف المجموعات العمرية في المدارس والمساجد وعن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية. ثم تحدد الحصص الضرورية من مختلف العلوم الإسلامية الأصلية والتكميلية لتلاميذ المدارس الثانوية، ما يمكّنهم من تمتين معرفتهم بالإسلام في سائر مظاهره ومكوناته، ولتحدد كذلك الحصص التي لا غنى عنها لطلاب الجامعات حتى يتمكنوا من التعرف على تعاليم الإسلام وتوجيهاته التي لها صلة باهتماماتهم وتخصصاتهم.

وضع الدراسات الإسلامية ودورها في التكوين والتثقيف

أصبح من الضروري، في وقت صدر فيه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ويوجد على وشك التنفيذ مشروع إصلاح شامل للتعليم العالي ببلادنا، أن نعرض لموقع الدراسات الإسلامية في نظامنا التعليمي ونقوم بتقييم لهذه الدراسات، التي قد تكون في حاجة إلى إصلاح وتجديد وتكييف مع حاجيات البلاد الثقافية والاجتماعية؛ لذا سأركز في حديثي هذا على ثلاثة محاور: تشخيص الحاضر، وطبيعة الدراسات الإسلامية، وأخيرا المتوقّع منها للمساهمة في تنمية متوازنة للمجتمع في مجالات مسيرته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال السياسي.

أولا: تشخيص موجز لواقع الدراسات الإسلامية في الوقت الراهن

توجد هذه الدراسات، بأنواعها المختلفة، على الصورة التالية:

أ- على مستوى السلكين الأساسي والثانوي، يتوفّر نظامنا التعليمي على تعليم أصيل يصل إلى السلك العالي بجامعة القرويين، وعلى مادّة التربية الإسلامية في السلكين، في التعليم الرسمي والتعليم الحرّ، وعلى تعليم يدعى التعليم العتيق، يدرّس أساسا في المساجد، وتشرف عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. والأصناف الثلاثة تصل كلّها حاليا إلى البكالوريا.

ب- أمّا على مستوى التعليم العالي، فتوجد، كما هو معلوم:

- جامعة القرويين بكلّياتها المختصة في الشريعة وأصول الدين واللغة العربية.
- دار الحديث الحسنية للدراسات العليا.
- شعب الدراسات الإسلامية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وبعض المدارس

العليا للأساتذة، وتختم الدراسات العليا في المؤسسات الجامعية الثلاث بالتحضير لرسالة الدكتوراة.

والملاحظ على هذا التعليم الإسلامي بمختلف أنواعه ودرجاته:

– تنوّعه وتشعّبه، خاصة في المستويين الأساسي والثانوي، وقد يطرح سؤال هنا: ألا يكون من المصلحة توحيد برامجه ومناهجه، ولو على مستويات متفاوتة.

– تختلف فيه أساليب التلقين والتكوين، وقد يكون من المفيد إعادة النظر في هذه الأساليب، والاستعانة بالوسائل التلقينية الحديثة.

– انعزاله عن قضايا المجتمع، باستثناء ما يتعلّق بتطبيق بعض العبادات والتشريعات كالأحوال الشخصية والمواريث، وعن المحكّ العلمي والثقافي.

– إهمال الفكر الإسلامي لمسيرة الفكر العالمي السائد حاليا، في كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفلسفي.

وبنظرة تاريخية حديثة عن تطور التعليم الإسلامي العالي، يمكن القول: إنّ الجامعات الإسلامية القديمة (القرويين والأزهر والزيتونة) مرت بأزمة في منتصف القرن العشرين؛ حيث كانت تقتصر على العلوم الشرعية واللغوية، فكانت منعزلة عن التوجهات الجامعية الأخرى، ولا تواكب إلا قليلا الأدوار الحديثة للجامعة، كما هو الشأن في البلاد المتقدمة. ولكن، وقد بقيت جامعتا القرويين والزيتونة على حالتهما، سارت جامعة الأزهر في طريق الانفتاح بإحداث كليات جامعية في تخصصات أخرى، بجانب الكليات الشرعية والعربية. وقد باءت بالفشل محاولة إحداث كلية للفكر والحضارة الإسلامية بجامعة القرويين، علما بأنّ عامّة البلاد العربية والإسلامية انطلقت تحدث جامعات عصرية متعددة التخصصات، بما فيها التخصصات الإسلامية. منها ما هي حكومية ومنها ما هي حرة. ومنها من أنشأت كليات خاصة بالدراسات القرآنية أو بالاقتصاد الإسلامي أو بالدراسات الإسلامية والاجتماعية. وقد أحدثت حتى في كثير من البلاد الأجنبية (وخاصة منها الأوروبية والأمريكية) العديد من الجامعات والمعاهد المختصة في الدراسات والبحوث الإسلامية.

ثانياً: طبيعة الدراسات الإسلامية

تتعلق الدراسات الإسلامية أساسا بقضايا الإسلام والمسلمين. فتدريس الإسلام فيها ينطلق من فقه الإسلام بجميع مشمولاته، على أساس وحدوي، يضم كلا من مجالات دعوته ومقاصده ومقوماته الفكرية والحضارية ومنهجيته التشريعية والتربوية. كذلك

ينبغي أن يدرس بصفته الخاتم للتذاكير الإلهية، الشمولي في مضمونه بانسجام بين عناصره من عقيدة وشريعة وقيم. وحين يتجه للإنسان، يتوجه إليه بصفته كيانا يتوفر على حواس وعقل ووجدان ومشاعر، وباعتبار مختلف علاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والقضائية وغيرها. ثم إن الإسلام يعتمد، في فلسفته التشريعية والتبليغية، على أحكام وضوابط ومنهجية محكمة لبناء الإنسان والمجتمع.

أما الدراسات المتعلّقة بالمسلمين فتقتضي فقه أوضاع المسلمين قديماً وحديثاً، وفي مختلف مجالات الحياة، مع التركيز على الأوضاع المغربية من حيث التاريخ والخصوصيات السكانية والمناخية والحضارية التي تعتمد المقومات الوطنية والروحية، في إطار الأمة الإسلامية ومقوماتها من تكافل بالزكاة والصدقة والوقف، وفي إطار نظام اجتماعي ينسجم مع النّظم الإسلامية، من حيث أعرافه وتقاليده العمرانية والفنية والمعيشية عموماً.

كما تقتضي هذه الدراسات الاهتمام بالمغرب، من حيث موقعه في مجالات التنمية ومقاييس التطوّر، بإيجابياته وسلبياته، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ومن حيث مستوى أبنائه في المساهمة في تطوير العلوم والفنون، وفي القضاء على مظاهر التخلّف والركود.

ثالثاً: ما المطلوب من الدراسات الإسلامية للمساهمة في تنمية متوازنة؟

المطلوب منها، عموما، دراسة الإسلام والتعريف به في شموليته، باعتباره دينا ونظام حياة وحمولة فكرية وحضارية وعلمية وقيمية. أما بصفة خاصة، فالمطلوب منها التكوين والبحث والتثقيف، مع مسايرة قضايا الواقع المتجدّد.

ففي مجال التكوين: ينبغي أن يكون التكوين الإسلامي حاضرا في سائر المراحل التعليمية، ومختلفا باختلاف الأسلاك وشعب التعليم الثانوي، وكذا باختلاف الدراسات الجامعية. وأرى شخصيا، أن يصبح تدريس العلوم الأساسية من قرآن وحديث وفقه وتوحيد، كل على حدة، بدل إضمارها في مادة التربية الإسلامية، بهدف إبراز مجهود الآلاف من علماء المسلمين في هذه العلوم، طوال عدة قرون، على أن يكون ذلك بالمرونة اللائقة وبما تسمح به البرامج الدراسية. وأرى من المفيد كذلك، أن تحدد حصة دنيا في التكوين الإسلامي لكل مرحلة من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وأن يعمل على اجتناب أي خلل في الانسجام والتكامل بين المواد الإسلامية والمواد الدراسية الأخرى.

كذلك لا نرى أن يبقى التعليم العالي بمختلف فروعه خاليا من ثقافة إسلامية تتلاءم مع نوع التخصص ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، نرى من الضروري القيام بما يلي:

– تكوين متخصصين في العلوم الدينية من: فقهاء وقضاة ومدرّسين وعدول وملحقين اجتماعيين في أوساط الجالية المغربية في الخارج، إلخ.

– تكوين باحثين في مجالات الفكر الإسلامي لتجديده وجعله يشارك بمواقف مناسبة في التطورات الفكرية العلمية، وذلك بتقديم نقدي نزيه وموضوعي لعالم الحضارة الغربية وتوجهاتها وبمساهمة فعالة في حوار الحضارات والثقافات وفي التقريب بين الديانات السماوية، وأخيرا بتوضيح الرؤية الإسلامية حول قضايا الساعة من عولمة وتنمية وبيئة وأمن اجتماعي وحقوق للمرأة والطفل والأجير والمعوّق وغيرهم.

– تكوين باحثين في القضايا المتصلة بأوضاع المسلمين من حيث التاريخ والاقتصاد والاجتماع والتربية والفوارق المذهبية، ومن حيث موقعهم في المسيرة الحضارية والعلمية والتنموية الراهنة.

وفي مجال التثقيف، يتعيّن:

أ– تعريف المواطن المغربي بدينه من عبادات ومعاملات وقيم، وذلك باستعمال جميع الوسائل المتاحة، في طليعتها المساجد ووسائل الإعلام والاتصال.

ب– الدعوة إلى الحفاظ على القيم الروحية والتقاليد الاجتماعية والشعبية التي لا تتنافى مع المقومات الإسلامية، والتي هي بمثابة تحصين للمجتمع من الزيغ والانحراف. ومن بين هذه التقاليد المغربية المتأصلة والهامة التعلّق بالقرآن الكريم بمواصلة تحفيظه وتشجيع نشره وتحسين تلاوته وتجويده الخ. كذلك من التقاليد المغربية الحميدة التي ينبغي الاحتفاظ بها الاهتمام بسنة الرسول الكريم وسيرته والاحتفال بميلاده.

ج– العمل على نشر الثقافة الإسلامية بشقّيها الديني والمدني، وبمنهجيتها التربوية، بهدف تحصين المجتمع من التنكّر لها ومن المدّ الثقافي والحضاري الذي يتسبب في تشويهها وتعتيمها.

لقد أصبح من الضروري المؤكد الحفاظ على توازن بين التمسك بالهوية وخصوصياتها الروحية والحضارية المتميزة وبين متطلبات التنمية ومواكبة العصر. إن على الجامعات المغربية، بصفة عامة، أن تأخذ بالاعتبار:

أ– تنشيط العلوم مهما كان نوعها، من علوم شرعية أو إنسانية أو طبيعية أو دقيقة أو تكنولوجية، عامة على سد حاجة البلاد ومسهمة في تقدم العلوم.

ب- الإسهام، كغيرها من الجامعات، في البحث العلمي في مختلف الميادين النظرية والتطبيقية، ولا سيما ما يتصل بالنماء وضمان الأمن الغذائي والثقافي والاقتصادي للبلاد.

ج- وألا تكون منطلقاتها ومعاييرها في مختلف العلوم غافلة عن الرؤية الإسلامية، طبقا لما جاء من توجيهات في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ومن حسن الحظ أن جهودا فردية كثيرة قد انطلقت في هذا المسار، داخل الجامعة وخارجها، فحاول كثيرون تحديد التصور الإسلامي في النفس الإنسانية أو في علم الاجتماع أو في فلسفة التاريخ أو في الاقتصاد. وحاول آخرون انتقاد المناهج الغربية الوافدة، وقام غيرهم بتفنيد ما افتري على الإسلام من افتراءات مغرضة، أو بالتنقيب في كتب الأولين عما اختفى من مواقف وإبداعات تظهر الوجه المشرق للفكر الإسلامي أو تبرز المنهج القويم الذي سار على هديه علماء المسلمين في شتى ميادين العلوم.

أما الدراسات الإسلامية، فإنها بطبيعتها متعددة المشارب متكاملة الأطراف؛ إذ تربط بين الدراسات الشرعية واللغوية والفلسفية والقانونية والاقتصادية وغيرها، كما أن لها كلمتها في القضايا الصحية والبيئية التنموية. إن للإسلام، وهو ينطلق من مصدرين: مصدر ربّاني متشخص في الخطاب الإلهي، ومصدر بشري متجل في إنتاج علمائه ومفكريه واجتهادات فقهائه ومحدثيه، تصورات ومواقف يجب أن تعرف وتحلّل في مختلف المؤسسات الجامعية في البلاد الإسلامية.

وتختلف شعب الدراسات الإسلامية، في الجامعات المغربية عن غيرها من شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية لكون الدراسات الإسلامية متعددة الأطراف باعتبار الإسلام يشكل منظومة بعقيدته وشريعته ونظمه وخصائصه الفكرية والحضارية، فلا يمكن التعرف عليه والتخصص في دراسته دون التضلّع في علومه الشرعية والعربية وتياره الفكري والحضاري والقيمي، علما بما يوجد من تناسق وانسجام بين هذه المجالات جميعها.

كما تختلف، من جهة أخرى، عن كليات الشريعة وأصول الدين باعتبار هذه الكليات متخصّصة في العلوم الشرعية دون الإحاطة بمختلف العلوم الإسلامية الأخرى، خاصة منها المتعلّقة بالفكر والحضارة في أبعادهما المتعددة.

وتسعى شعب الدراسات الإسلامية إلى:

أ- تكوين أطر تستطيع التوفيق بين مقتضيات العصر وضرورة تقدّم المجتمع ونمائه

برؤية إسلامية، إذ إن تحدّيات العصر تكمن أساسا في المسيرة الفكرية والعلمية الحضارية للمجتمع، ولن يتأتّى ذلك في مجتمع إسلامي دون الانسجام مع التصوّرات والتوجّهات الإسلامية.

ب- الدعوة إلى الحفاظ على مظاهر الحضارة المغربية وعلى سلامة المجتمع المغربي من التشويه أو الاستلاب، علما بأن المغرب يزخر بذخائر لا تقوّم من المآثر التاريخية والصناعية، والمخطوطات والمهارات الفنية والفنون الشعبية، والتي تشكل مقوماته وقاعدة كيانه. من أجل ذلك، تعمل الشعبة على تكوين أطر تستطيع مواكبة تطوّر عصرها بوعي كامل بهويتها المتميزة.

ج- الحفاظ على باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه، معتمدة في ذلك على أصول الشريعة ومقاصدها، آخذة بالاعتبار التطورات والأعراف والظروف المتجددة، ومراعية للمجهودات السابقة التي قد يصلح الكثير منها ويقرّب الطريق.

وحتى تتمكن هذه الأطر من أداء مهمّتها بالوجه المطلوب، فتقدّم خدماتها في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والشبابية، وفي إطار الأوقاف ومصالح جاليتنا في المهجر، يجب توسيع مجالات التخصّص والتوسع في الدراسات الإسلامية.

إن كثيرا من جامعات البلاد الإسلامية (في البلاد العربية وغير العربية) أدرجت في دراساتها الإسلامية مواد الفكر والحضارة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بل منها من أدخلت حتى نبذة عن العلوم البحتة والطبيعة. فهل نرضى أن تبقى جامعتنا في مؤخرة الركب، وهل نرضى أن نبقى عالة على ما يكتب وينشر عن الاتجاهات الإصلاحية وتجديد الفكر الإسلامي والصحوة العلمية الإسلامية، دون أن تكون لكتّابنا ومثقفينا مساهمة فعالة في الأطروحات والمشاريع المقترحة.

آفاق جديدة في الدراسات الجامعية الإسلامية

...وما إن بزغ عقد السبعينات حتى دخل التعليم الإسلامي العالي في عهد جديد، وأخذ اتجاهات مختلفة:

أ- انبعثت من جديد الجامعات القديمة وهي تضم إما كليات شرعية ولغوية فحسب، مع روافد من المعاهد الثانوية كجامعة القرويين التي تحتوي على كليتين للشريعة وكلية لأصول الدين وأخرى للغة العربية ومعهد عالي للتفسير والحديث، وإما كليات شرعية

وأخرى مدنية كالأزهر التي تتوفر على سبع وعشرين كلية للبنين وثماني كليات للبنات، على امتداد القطر المصري الشقيق، بل وحتى ببعض الفروع خارج القطر المصري.

ب- أحدثت جامعات إسلامية جديدة في كثير من الدول ذات الأغلبية أو الأقلية الإسلامية كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة أم القرى والجامعة الإسلامية بإسلام آباد، والجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا، وجامعة ندوة العلماء والجامعة السلفية بالهند، والكثير من الجامعات الإسلامية باندونيسيا، ومنها من عادت إلى وضعها السابق كجامعة إسلامية مثل جامعة أم درمان، أو هي في طور الإنشاء كجامعتي النيجر وأوغاندة، اللتين قررت منظمة المؤتمر الإسلامي إحداثهما. أما الكليات الشرعية التي أحدثت قديما أو حديثا، المنضوية منها في حظيرة جامعة مدنية أو المستقلة عنها، فتكاد لا تجد الآن دولة إسلامية تخلو منها، فهي توجد في جميع الدول العربية، بما فيها فلسطين التي تتوفر على كليات إسلامية متعددة كما توجد في أغلبية الدول الإسلامية، في آسيا على الخصوص بل حتى في بعض البلاد الأوروبية والأميركية كالكليتين الحديثتين كليتي الدراسات الإسلامية بسراييفو بالبوسنة، وبشيكاغو بالولايات المتحدة. وتحمل هذه الكليات عناوين مختلفة ككلية الشريعة أو أصول الدين أو الدعوة أو الدراسات الإسلامية أو اللغة العربية أو الإلهيات.

ج- بعد أن كان نوع من التنافر بين مؤسسات التعليم العالي الإسلامي ومثيلاتها في التعليم المدني، شعر كل من التعليمين الجامعيين بضرورة التقارب والتعاون، بناء على ضرورة الوحدة الثقافية الوطنية وعلى النظرة الشمولية الإسلامية للعلوم بجميع فروعها. وهكذا أدخلت كثير من كليات الشريعة مثلا مواد قانونية، ككلية الشريعة المغربية أو كلية الشريعة والقانون بالكويت، كما أدخلت فيها اللغات الأجنبية وغيرها، وفي مقابل ذلك أدخلت علوم شرعية في كليات الحقوق كما وقع في المغرب، وأحدثت شعب للدراسات الإسلامية بأغلب كليات الآداب بالمغرب أو أقسام للثقافة الإسلامية كما هو الشأن مثلا بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة أو بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض.

وهكذا تكون الدراسات الجامعية الإسلامية قد أخذت انطلاقة جديدة على شكل جامعات إسلامية أو كليات متخصصة مرتبطة بجامعة مدنية أو مستقلة أو على شكل أقسام أو شعب مختصة، وقد يوجد في البلد الإسلامي الواحد نوعان بل الأنواع الثلاثة كما هو الشأن في المملكة العربية السعودية؛ حيث توجد الجامعات الإسلامية القائمة بنفسها والكليات الإسلامية المختصة في بعض المدن التي لا توجد فيها جامعة إسلامية، وأقسام الدراسات الإسلامية بالكليات المرتبطة بجامعة مدنية توجد بجانب جامعة

إسلامية في نفس المدينة، كما هو الحال في جامعة الملك سعود التي يوجد مقرها بالرياض، حيث توجد أيضا جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية.

ولكن هل نستطيع أن نقول: إن نطاق الدراسات الإسلامية على الشكل الذي وصفناه يضمن نهضة إسلامية شاملة سليمة، خالية من الشوائب والثغرات؟ صحيح أن التنافر والتباعد بين شقي الدراسات الجامعية الإسلامية منها والمدنية، قد بدأ ينقص ويضعف، بتفاوت بين الدول العربية والإسلامية ولكن ما زال قائما في كثير من البلاد الإسلامية، صحيح أيضا أن الاهتمام بالإسلام وقيمه يعرف اتساعا وانتشارا في كافة بقاع الأرض، وأنه أصبحت لدى كثير من المفكرين والمثقفين والأجانب رغبة في التعرف على الإسلام ودراسته، وفتح الحوار بين الإسلام والمسيحية وبين الجامعات ومراكز البحث الإسلامية وبين مثيلاتها من الجامعات ومراكز البحث الأوروبية أو الأميركية أو الآسيوية، ولكن الملاحظ أن كلا الجانبين ما زالا في حوار الصم أو يكادون.